المؤشرات واصلت نزيف النقاط والإغلاق في المنطقة الحمراء للشهر الثالث على التوالي

«بيان»: الأحداث السياسية تلقي بظلالها السلبية على أداء البورصة

قال تقرير شركة بيان الشهري الصادر أمس الأحد عادت الأحداث السياسية لتلقي بظلالها السلبية مرة أخرى على أداء بورصة الكويت، إذ أنهت البورصة الشهر الأخير من فترة النصف الأول من العام الجاري مسجلة خسائر متباينة لمؤشراتها الثلاثة، حيث جاء ذلك في ظل اشتداد الأزمة الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة هذه الفترة، خاصة بعدما أقدمت بعض الدول العربية على قطع علاقاتها السياسية والتجارية مع دولة قطر الشقيقة، وهو الأمر الذي أشاع جواً من التشاؤم بين الأوساط الاقتصادية في المنطقة بشكل عام، وانعكس سلباً بطبيعة الحال على أسواق الأسهم بما فيها السوق الكويتي الذي يعد من أكثر الأسواق حساسية تجاه الأخبار السلبية.

نزيف النقاط

هذا وواصلت مؤشرات السوق نزيف النقاط والإغلاق في المنطقة الحمراء للشهر الثالث على التوالي على وقع موجة البيع والمضاربات السريعة المستمرة على الكثير من الأسهم المدرجة، وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية التي انعكس أداءها السلبي على كافة مؤشرات السوق لاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان كانا الأكثر خسارة بنهاية الشهر. وأنهى المؤشر السعري تداولات الشهر المنقضي مسجلاً خسارة نسبتها 0.33%، إذ أقفل عند مستوى 6,762.82 نقطة، فيما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني حوالي 1.27% بعدما أغلق عند مستوى 399.33 نقطة، في حين أنهى مؤشر كويت 15 تداولات الشهر عند مستوى 910.10 نقطة بتراجع نسبته 0.62%.

وتكبدت البورصة ما يقرب من 317 مليون دينار كويتي خسائر في الشهر الماضي، حيث وصلت القيمة الرأسمالية في نهاية يونيو إلى 26.53 مليار د.ك. بانخفاض نسبته 1.18% مقارنة مع مستواها في مايو، والذي كان 26.85 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق نمواً بنسبة بلغت 4.43% مقارنة بقيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك.

من جهة أخرى، انتهت فترة النصف الأول من العام الجاري مع نهاية الشهر المنقضي، حيث أنهت البورصة هذه الفترة مسجلة مكاسب محدودة لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث سجل مؤشرها السعري نمواً نسبته 17.65% منذ بداية العام الحالي، في حين بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني حوالي 5.06%، فيما وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 منذ بداية العام الجاري إلى 2.83%.

التداول الشهري للقطاعات من حيث الكمية

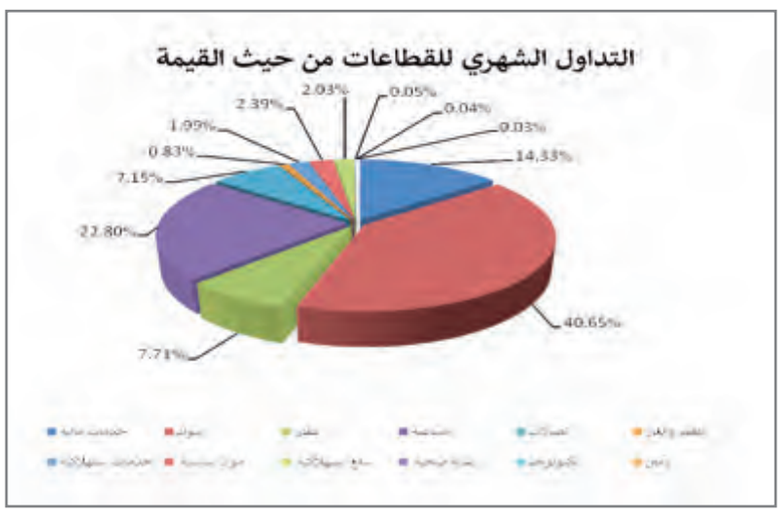

التداول الشهري للقطاعات من حيث القيمة

- قطع العلاقات التجارية مع قطر الشقيقة أشاع جواً من التشاؤم في المنطقة
- الكويت غابت عن تقرير مركز التنافسية العالمي المتضمن 63 دولة لعام 2017
- البورصة تكبدت ما يقرب من 317 مليون دينار خسائر خلال الشهر الماضي

مركز التنافسية العالمي

على الصعيد الاقتصادي، غابت الكويت عن تقرير (مركز التنافسية العالمي) التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية "IMD" لعام 2017، والذي تم إصداره خلال الشهر الماضي، وتزامن مع غياب الكويت عن التقرير المتضمن 63 دولة عدم ورود تصنيفها ضمن أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم. كما شهد الشهر الماضي قرار مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة البنكية بمقدار ربع نقطة مئوية من 1% إلى 1.25%، فيما تبع ذلك قرار البنك المركزي الكويتي بالإبقاء على سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 2.75% والمعمول به منذ منتصف شهر مارس الماضي تقريباً، وهو القرار الذي لقي ترحيباً وإشادة من الأوساط الاقتصادية في البلاد نظراً للفارق الكبير بين الاقتصادين الأمريكي والكويتي.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت في شهر يونيو، فقد أنهت البورصة تداولات الشهر المنقضي مسجلة خسائر متباينة لمؤشراتها الثلاثة، وذلك مقارنة مع إغلاقاتها في شهر مايو، وجاء ذلك في ظل موجة البيع التي شهدها السوق في معظم الجلسات اليومية من الأسبوع، تلك الموجة التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والثقيلة، الأمر الذي كان له أثراً واضحاً على المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، واللذان كانا الأكثر تراجعاً بنهاية الشهر.

نشاط التداول

وسجلت البورصة خسائرها بالتزامن مع انخفاض نشاط التداول فيها بشكل لافت، إذ تراجع إجمالي السيولة النقدية خلال الشهر ليصل إلى 150.80 مليون دينار كويتي فقط، فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر ليصل إلى 734.50 مليون سهم. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل عزوف وإحجام بعض المتداولين عن التعامل في البورصة هذه الفترة، وذلك كنتيجة لعدم ظهور أي محفزات إيجابية تساهم في عودة الثقة المفقودة، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على مؤشرات التداول اليومية التي انخفضت بدورها بالمقارنة مع تداولات شهر مايو.

والجدير ذكره أن عمليات البيع التي شهدها السوق خلال الشهر الماضي قد شملت الكثير من الأسهم المدرجة في مختلف قطاعات السوق، ولاسيما قطاعي النفط والغاز والسلع الاستهلاكية اللذان كانا الأكثر تراجعاً بين قطاعات السوق خلال شهر يونيو. في المقابل لم تكن عمليات الشراء غائبة في التأثير على مجريات التداول في البورصة خلال الشهر، حيث كانت حاضرة في بعض الجلسات وتمكنت من دفع مؤشرات السوق لتحقيق بعض المكاسب اليومية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لدفع مؤشرات السوق للإغلاق في المنطقة الخضراء على المستوى الشهري.

ومع نهاية الشهر الماضي تدخل البورصة في مرحلة جديدة من الترقب انتظاراً لإعلان الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة النصف الأول من العام الجاري، والتي ستحدد بشكل كبير توجهات المستثمرون في البورصة خلال المرحلة القادمة. ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن تلك النتائج تباعاً خلال الأسابيع القليلة القادمة.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية شهر يونيو الماضي، فيما نمت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية؛ فعلى صعيد القطاعات التي سجلت انخفاضاً، فقد تصدرها قطاع النفط والغاز الذي أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1,053.81 نقطة، بانخفاض نسبته 8.07%، فيما شغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثانية، وذلك بعد أن تراجع مؤشره بنسبة 5.60%، مغلقاً عند مستوى 1,084.21 نقطة، في حين شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة بعدما أنهى مؤشره تداولات الشهر مسجلاً خسارة نسبتها 3.56%، مقفلاً عند مستوى 675.99 نقطة، أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع الاتصالات، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 0.18%، منهياً تداولات الشهر عند مستوى 603.50 نقطة.

أما على صعيد القطاعات التي سجلت نمواً، فقد فتصدرها قطاع الرعاية الصحية، حيث أنهى مؤشره تداولات الشهر على ارتفاع نسبته 15.31% مغلقاً عند مستوى 1,605.16 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1,055.63 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 10.26%، فيما شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد أن ارتفع مؤشره بنسبة 1.45% مقفلاً عند مستوى 1,901.65 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 243.92 مليون سهم تقريباً شكلت 33.21% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 24.62% من إجمالي السوق، إذ تم تداول 180.87 مليون سهم تقريباً للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، حيث بلغ حجم تداولاته 158.60 مليون سهم تقريباً أي ما يعادل 21.59% من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 40.65% بقيمة إجمالية بلغت 61.30 مليون د.ك.، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.80% وبقيمة إجمالية بلغت 34.38 مليون د.ك. أما قطاع الخدمات، فقد حل ثالثاً بعد أن بلغت قيمة تداولاته 21.62 مليون د.ك. أي ما نسبته 14.33% من إجمالي قيمة تداولات السوق.

وفقاً لدراسة إقليمية أجريت مؤخراً من قبل «ديل إي إم سي»

أغلبية الشركات في الكويت تستخدم تكنولوجيا البنية التحتية المتقاربة

- 98 بالمئة من المستطلعين يستخدمون أنظمة البنية التحتية المتقاربة
- 70 بالمئة يعتقدون بأن الأنظمة المتقاربة تدعم استراتيجيات التحول المعلوماتي

وفقاً لدراسة إقليمية أجريت مؤخراً من قبل «ديل إي إم سي» وشملت دولة الكويت، يستفيد 98% من المستطلعين حاليا من تكنولوجيا التقارب، وذلك للتأكد من جاهزيتهم لإجراء التحول الرقمي. وبالإضافة لذلك، يبدي 60% من المستطلعين ميلاً كبيراً نحو تبني هذه الأنظمة المتقدمة، ويظهرون تفهماً كبيراً للمنافع التي تنطوي عليها البنية التحتية المتقاربة وفائقة التقارب.

جاءت هذه النتائج استناداً إلى استطلاع أجرته «آي دي جي كونيكت»» بتكليف من شركة «دل إي إم سي»، وشمل 50 مسؤولاً من صنّاع القرار في مجال مراكز البيانات والتخزين في جميع أنحاء المنطقة. وتحدد هذه الدراسة النمو السريع للبنية التحتية المتقاربة والفائقة التقارب كوسيلة لتبسيط عملية تحويل تكنولوجيا المعلومات، لا سيما في ظل إقبال المؤسسات المتزايد على تبني التكنولوجيات وأساليب العمل الجديدة لتسريع وتيرة التحول والنضج الرقمي.

وردا على التساؤل الذي يدور حول أهمية تحقيق المرونة وسرعة الاستجابة في تكنولوجيا المعلومات، والتي تعد من العناصر الأساسية لتلبية متطلبات الأعمال الرقمية، يرى 70% من المستطلعين بأن البنية التحتية المتقاربة وفائقة التقارب تدعم استراتيجيتها الشاملة في عملية تحويل تكنولوجيا المعلومات. وفي ضوء ذلك، فإن ثلثي المستطلعين تقريبا يرون بأن التقارب يشكل عنصراً مهماً وطويل الأجل من نهج عمل تكنولوجيا المعلومات الكلي الخاص بهم. وعلى صعيد متصل، من المرجح أن يستثمر 74% و 80% من المستطلعين في البنية التحتية المتقاربة وفائقة التقارب على التوالي هذا العام، مما يشير بوضوح إلى أن هناك طلبا متزايدا على اعتماد نهج البنية المتقاربة بين الشركات الإقليمية.

ومع ذلك، أظهر معظم المشاركين الذين شملهم الاستطلاع أيضا مخاوف بشأن اعتماد البنية التحتية المتقاربة وفائقة التقارب:

أفاد 66% من أفراد العينة بأن حماية البيانات والخصوصية يشكلان الهاجس الأكبر بالنسبة لهم

يشعر 56% من أفراد العينة بأن التكلفة الاستثمارية لتبني نهج البنى التحتية المتقاربة تشكل العائق الرئيسي

ولمعالجة هذه المخاوف، من المهم للبائعين العمل على دعم وتمكين العملاء من خلال تزويدهم بتكنولوجيات تعاونية تساعد على تلبية متطلباتهم، حيث يتوقع 68% من المستطلعين أن يحسّن البائعون مستوى شروط توفر وتقديم الخدمة.

حبيب ماهكيان

وأشار حبيب ماهكيان، نائب الرئيس، لمنطقة الخليج في شركة «ديل إي إم سي»، بالقول، «باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تأتي في الطليعة من حيث مبادرات التحول الرقمي، فإن الشركات في المنطقة بحاجة لإجراء استثمارات كبيرة وفاعلة في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو أمر ضروري لبلورة رؤيتها الرقمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعد البنية التحتية المتقاربة وفائقة التقارب بمثابة العامل الرئيسي وراء إتاحة ودعم التحول الرقمي. وقد تم تصميم تكنولوجيا البنية التحتية المتقاربة وفائقة التقارب على وجه الخصوص لتحفيز ودفع عجلة المبادرات الرقمية من خلال تحسين وتبسيط التعامل مع بيئات تكنولوجيا المعلومات والعمليات. ومن هذا المنطلق، فإننا في «ديل إي إم سي» نقدم العون لعملائنا لضمان انتقال شركاتهم إلى المرحلة التالية من الابتكار ومواكبة متطلبات السوق، وذلك من خلال تزويدهم بمحفظتنا المتنوعة والشاملة لحلول البنية التحتية المتقاربة وفائقة التقارب.»

حسين السيد: مسؤولو البنوك المركزية تسبّبوا بهزّة في الأسواق العالمية

حسين السيد

قال بقلم كبير استراتيجي الأسواق في FXTM حسين السيد: بعد أن سجّل الدولار الأميركي أكبر تراجعات فصلية منذ العام 2010، بدأ العديد ممن المستثمرين يتساءلون ما إذا كان الدولار سيجتذب أخيراً بعض الثيران المراهنين على صعوده.

وأضاف : فرغم أن الأسبوع الماضي كان هادئاً من حيث البيانات الاقتصادية الصادرة، إلا أن مسؤولي البنوك المركزية تسبّبوا بهزّة في الأسواق المالية العالمية. فقد بعث رؤساء كل من البنك المركزي الأوروبي، وبنك انكلترا المركزي، وبنك كندا المركزي جميعهم إشارات متشابهة تدل على أن حقبة الأموال الرخيصة تقترب من نهايتها. وقد اغتنم المستثمرون الفرصة لتعديل مراكزهم في أسواق العملات الأجنبية من خلال التخلّص من مقتنياتهم من الدولار الأميركي الأمر الذي بعث العملة الموحّدة اليورو إلى أعلى مستوى في 14 شهراً، في حين ارتفع الاسترليني فوق 1.30، ووصل الدولار الكندي إلى أعلى مستوى في عدّة أشهر على الرغم من تراجع أسعار النفط.

وتابع: في خطوة بدت وكأنّها منسّقة من قبل صنّاع السياسات، أرخت الخطب التي ألقوها بثقلها على أسواق الدخل الثابت والبورصات مما رفع عوائد السندات وأدى إلى هبوط الأسهم. وبالنسبة للمستقبل، فإنني أتوقع عودة التقلبات خلال عملية التطبيع مع حصول تقارب بين مختلف السياسات النقدية في العالم.

سامسونغ تؤكد إطلاق النسخة المعدلة من غالاكسي نوت7

أكدت شركة «سامسونغ الكترونيكس» الكورية الجنوبية الأحد أنها ستعرض النسخة المعدلة من الهاتف الذكي غالاكسي نوت7 للبيع هذا الاسبوع بعد الاحراج الذي تسبب به سحب كل الهواتف من هذا الطراز من العالم العام الماضي بسبب مخاطر انفجار البطارية.

وتكبدت الشركة مليارات الدولارات من الارباح الفائتة كما ان مصداقيتها تضررت بشكل كبير بعد سحب الملايين من هذه الهواتف.

وقالت سامسونغ أن الهواتف المعدلة المصنوعة من أجهزة نوت7 التي تم سحبها وغير المختومة، ومكونات غير مستخدمة، مجهزة ببطاريات جديدة. والنسخة المحدودة من هذا الهاتف – غالاكسي نوت فان إديشن +اف ايه+ – ستعرض للبيع في كوريا الجنوبية في 7 تموز/يوليو، بحسب سامسونغ التي أضافت أنها ستبيع 400 ألف هاتف فقط محليا.

وقالت الشركة أنهت ستقرر لاحقا ما ذا كانت ستطرح الهاتف المعدل للبيع في أماكن أخرى. ويبلغ سعر الهاتف 699 ألف ون (611 دولار) محليا، أدنى بكثير عن سعر النسخة السابقة ويقارب ألف دولار.

وأعيد نحو 3 ملايين هاتف غالاكسي نوت7 إلى الشركة العام الماضي، لكن مجموعات ناشطة، مثل غرينبيس (السلام الأخضر) أعربت عن قلقها حيال الاضرار المحتملة التي قد تلحق بالبيئة.

«الاستئناف» تقضي بسداد 2.7 مليون دولار لـ «المشتركة»

قالت المجموعة المشتركة للمقاولات، إن محكمة الاستئناف قضت بإلزام الشركتين المستأنف عليهما، وهما ألبي مانشيبو والجحمة للتجارة العامة والمقاولات بسداد 2.69 مليون دولار للمشتركة.

وتابعت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أن المحكمة قضت أيضاً بإلغاء الحكم المستأنف ضده في دعوى طلب المشتركة تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بها.

وأوضحت المشتركة للمقاولات في البيان، أنه سيتم تحديد أثر الحكم بعد التنفيذ واستلام المبلغ.

يشار إلى أن الشركة تحولت للربحية في الربع الأول، حيث سجلت أرباحاً بقيمة 510.12 ألف دينار، مقابل خسائر الفترة المماثلة من العام الماضي البالغة 616.37 ألف دينار.

وارتفع سهم المشتركة 0.81%، عند سعر 619 فلساً، وذلك بحلول الساعة 10:55 بتوقيت الكويت، مسجلاً تداولات بقيمة 31 ديناراً، وحجم بلغ 50 سهماً.

«الصالحية»: إيقاف العمل الإنشائي مؤقتاً بمشروع العاصمة لحصر الخسائر

أعلنت الصالحية العقارية، إيقاف العمل الإنشائي مؤقتاً في مشروع العاصمة الخاص بشركة التابعة العاصمة العقارية التابعة لها بنسبة 99.74%، وفقاً لبيان للشركة.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت، امس الأحد، أن إيقاف العمل لحين انتهاء الجهات الرسمية من التحقيقات اللازمة لمعرفة أسباب اندلاع الحريق، ولحصر التلفيات والخسائر من خلال تقارير مهندس المشروع.

يشار إلى أنه اندلع في 30 يونيو الماضي حريق بمشروع العاصمة، وطال المباني الإنشائية، إلا أنه لم يسفر عن أي إصابات بشرية.

وتابعت الصالحية في بيانها، أن باقي الأعمال الإدارية والفنية استمرت بشكل روتيني مع الأعمال الأخرى.

الراية بلازا أحد مشروعات الصالحية العقارية

وأضافت، أن المشروع يخضع بجوانبة كافة للتأمين ضد الحوادث بما فيها الحرائق، مشيرة إلى أنه لا يوجد أثر مالي حالي على الشركة لحين اعتماد جميع التقارير الواردة من مهندس المشروع.

ويتكون المشروع من مول تجاري وشقق فندقية ومكاتب تجارية على مساحة إجمالية تبلغ 21 ألف متر.

يُذكر أن رئيس مجلس إدارة الصالحية، قال في مارس 2016، إن الشركة بدأت تنفيذ مشروع العاصمة في قلب مدينة الكويت بتكلفة إجمالية تصل إلى 140 مليون دينار.

«قمة العشرين» و«تقرير الوظائف».. أهم الأحداث بالأسواق العالمية

تتجه الأنظار نحو القارة الأوروبية والولايات المتحدة، في ترقب اجتماع مجموعة العشرين، وتقرير الوظائف الأمريكية.

ويولي المستثمرون اهتمامهم نحو اجتماع مجموعة العشرين في ألمانيا؛ نظراً لمناقشته المرتقبة لقضايا التجارة الحرة، واللقاء المقرر بين رئيسي الولايات المتحدة وروسيا.

أما في الولايات المتحدة، فهناك ترقب لبيانات التوظيف الأمريكية، خصوصاً مع وجود توقعات إيجابية لعدد الوظائف التي تمت إضافتها الشهر الماضي.

وتُعلن الولايات المتحدة يوم الجمعة المقبل التقرير الشهري الخاص بالوظائف ومعدل البطالة عن شهر يونيو، حيث يتم الإفصاح كل شهر عن عدد الوظائف التي يضيفها الاقتصاد الأمريكي.

ويترقب المستثمرون هذا التقرير بشغف من شهر للآخر، باعتباره مرآة تعكس وضع أكبر اقتصاد في العالم.

ويجتمع قادة ووزراء ورؤساء بنوك مركزية في أكبر 20 دولة على مستوى العالم، والمعروفة باسم مجموعة العشرين، يومي الجمعة والسبت المقبلين، في مدينة «هامبورج» بألمانيا.

وتعد موضوعات السوق المفتوحة، وحرية التجارة، أبرز الموضوعات على مائدة الاجتماعات المرتقبة.

ومن جانبها، قالت المستشارة الألمانية إنها ستسعى عبر رئاستها للاجتماعات إلى مناقشة الموضوعات المتعلقة بصناعة الصلب، وإحراز تقدم في قضايا الطاقة المفرطة والمنافسة العادلة في هذا القطاع.